المحاضرة رقم 7 : برامج النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2009)

Programme de la croissance économique en Algérie (2001-2009)

مقدمة : مع بداية القرن الواحد والعشرون شرعت الجزائر في تطبيق سياسة إقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، هذه السياسة التي أطلق عليها تسمية "الإنعاش الإقتصادي" ذات التوجه الكينزي، تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الإقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ أربعة برامج تنموية :

1- برنامج الإنعاش الإقتصادي Programme de soutien à la relance économique (2001-2004).

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي Programme complémentaire de soutien à la croissance (2005-2009).

3- برنامج التنمية الخماسي Programme de croissance économique (2010-2014) .

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique (2015-2019).

ولعل تجربة التنمية الجديدة هذه التي تخوضها الجزائر انطلاقا من بداية الألفية إلى يومنا هذا، تدعونا للتساؤل عن مضمونها وخصائصها وأهدافها ونتائجها على الصعيدين الجزئي والكلي؟ بالإضافة إلى تساؤلات أخرى سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذه المحاضرة.

ملاحظة: سوف يتم تدارس برنامج التنمية الخماسي وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي، في محاضرات منفصلة وذلك قصد الاستيعاب الجيد لخصائص ونتائج كل برنامج على حدى.

أولا- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي: هي سياسة مالية إنفاقية توسعية من خلال تنفيذ برامج استثمارية عمومية (من طرف الحكومة الجزائرية) تمتد خلال الفترة (2001-2019) عبر أربعة مخططات، وتستهدف هذه الاستثمارات التحسين من المجالات التي تمس حياة الفرد والمؤسسة، كالتالي :

- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد (السكن، التعليم، الصحة، النقل، ....)؛
- ✓ تحفيز وتطوير الجهاز الإنتاجي (العمومي والخاص)؛
- ✓ مكافحة البطالة، وزيادة نسب التشغيل ؛
- ✓ تحسين مستوى النمو الإقتصادي .

ثانيا- فلسفة سياسة الإنعاش الاقتصادي (الخلفية النظرية): تجد هذه السياسة أصلا لها في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، ما ينجم عنه زيادة في التشغيل ورفع النمو الإقتصادي .

فالفكر المالي الكينزي يؤكد على أن النفقات العامة تعتبر إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة انطلاقا من قانون"الطلب يخلق العرض"، حيث أنه يشير إلى أنه وفي ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة المشغلة.

ويبرز أهم تقسيم للنفقات العامة على النحو التالي :

-**النفقات الجارية:** وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة كالإنفاق في شكل أجور ورواتب والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد وإعانات الدعم، حيث تتسم بمرونة أقل وعدم استجابة كبيرة لتغيرات المقدرة المالية للدولة.

-**النفقات الاستثمارية:** وهي النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هو انشاء القاعدة الهيكلية وتوسيع الطاقة الإنتاجية لتحفيز النمو الاقتصادي واستمراره، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة، ومن امثلة هذه النفقات نجد : نفقات بناء مستشفيات، جامعات، طرق.....الخ.[1]

شكل رقم 7-1 : دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك العرض الكلي حسب كينز

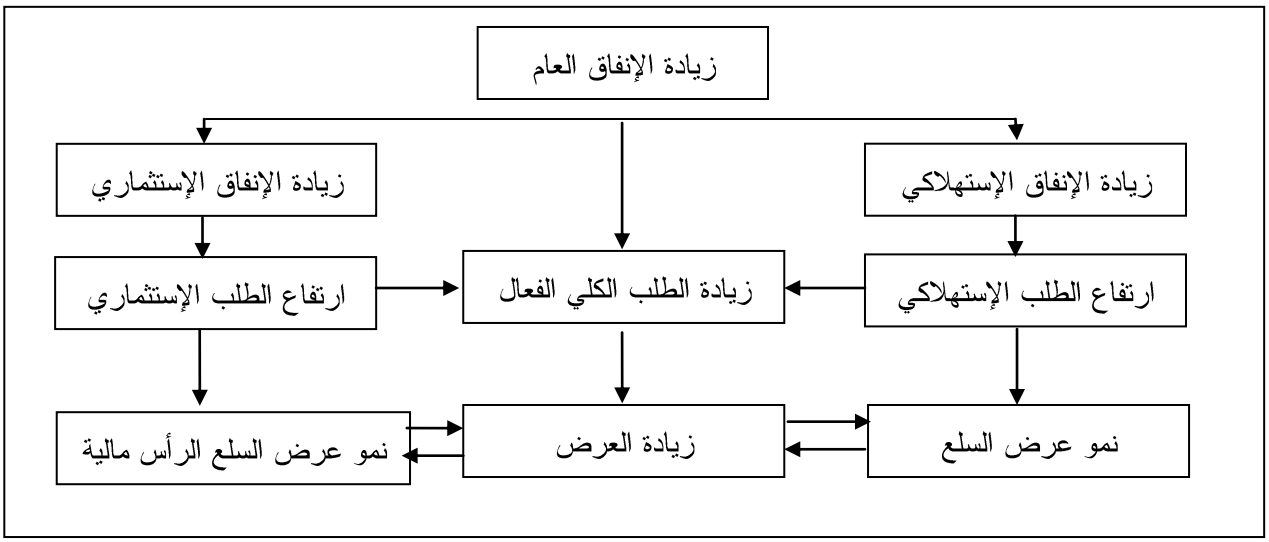

المصدر : صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير متوازن للفترة 2001-2014، **المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، يومي 11-12 مارس 2013 جامعة سطيف1، ص: 08.

ثالثا- شروط تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي:[2]

ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر شروط أهمها :

يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج والقيام باستثمارات جديدة قصد استيعاب الطلب، أي الرفع من الناتج الداخلي الخام (أي بمعنى مرونة الجهاز الإنتاجي)؛

[1]- عمار العماري، محمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، **المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، يومي 11-12 مارس 2013 جامعة سطيف1، ص ص: 3-4.

[2] – مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، عدد10، 2012، ص: 148.

أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، أي تلبية الطلب بالسلع المحلية من خلال المؤسسات المحلية وليس الاستيراد من الخارج، ذلك أن اثر سياسة الإنعاش على التشغيل في هذه الحالة يكون ضعيفا، كما تكون لذلك انعكاسات سلبية على الميزان التجاري؛

أن لا تعمد المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها (رفع الأسعار) بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي؛

أن يكون معدل التضخم معقولا ومتحكما فيه.

رابعا- وسائل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي:

يمكن تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي إما بواسطة تنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كليهما، وذلك اعتمادا على الوسائل التالية:[1]

1- وسائل تنشيط الطلب الكلي:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب، مثل منح البطالة و المساعدات الاجتماعية المختلفة، ودعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع؛
- الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي، و بالتالي على مختلف السلع والخدمات؛
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتية وتمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، وهي فرصة لتوفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة؛
- تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، وبالتالي حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

2- وسائل تنشيط العرض الكلي: (تحسين أداء الجهاز الانتاج)

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص وبالتالي زيادة التشغيل
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أوبرامج التكوين المهني والجامعي لتوفير اليد العاملة المؤهلة. فمثل هذه الاستثمارات من شأنها تحقيق توفيرات خارجية مهمة لصالح المؤسسات.

إن المتأمل في هذه الأهداف يدرك بأن طموحات الحكومة كانت كبيرة و نظرتها للتنمية كانت واسعة و شاملة، فيا ترى هل كانت النتائج الميدانية متوافقة مع النتائج المسطرة.

خامسا- دوافع وأسباب تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي:

1- ضعف معدل النمو الإقتصادي: عرف الإقتصاد الجزائري معدلات نمو ضعيفة وأحيانا سلبية ابتداءا من سنة 1986 (انفجار أزمة المديونية الخارجية) وحتى منتصف التسعينات، لتعرف بعد ذلك تحسنا تدريجيا حتى

[1] - جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تحقيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، **المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، يومي 11-12 مارس 2013 جامعة سطيف1، ص ص: 5-6.

بداية الألفية (2000) تزامنا مع تنفيذ الحكومة برامج اصلاحية أصولية بدعم من الهيئات المالية والنقدية الدولية، ورغم هذا التحسن بقيت معدلات النمو غير جيدة، كما بقي الإقتصاد الوطني يعاني من التبعية إلى قطاع واحد في التنمية ألا وهو قطاع المحروقات، وهو ما يعني بالمقابل ضعف أداء الجهاز الإنتاجي الوطني خارج المحروقات.

جدول رقم 7-1: تطور مؤشرات الناتج المحلي والتوزيع القطاعي منه ومعدلات الاستخدام الإنتاجية (1993-2000)

1-تطور الناتج المحلي الإسمي ونصيب الفرد منه (1993-2000) الوحدة: دولار امريكي							
المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي (مليار)	1165	1487.4	2004.9	2565	2762	2830	3248	4099
نسبة النمو الحقيقية	2.1-	0.7-	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4
نصيب الفرد من الناتج	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789
2-التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج (1999-2000) الوحدة : %								
محروقات	-						6.2	5.55
فلاحة	-						2.7	1.15-
صناعة	-						6.03-	1.57-
أشغال عمومية	-						5.1	3.25
خدمات	-						2	2.11
معدل النمو الاجمالي	-						2.4	2.8
3-تطور معدل استخدام الطاقات الانتاجية (1995-1999) الوحدة : %								
الصناعات الورشية	-	-	46.3	41	38.5	44.4	43.5	-
المجموع خارج المحروقات	-	-	46.6	41.4	38.8	44.6	43.6	-
المجموع العام	-	-	48.4	43.8	42.2	47.7	47.4	-

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 12، 2012، ص ص: 245-247.

وعموما يمكن القول أن ضعف معدلات النمو الإقتصادية المسجلة والمصحوبة بإنخفاض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة أدى إلى إقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الإقتصادي، من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي سوف تؤدي نظريا إلى الرفع من معدلات النمو .[1]

2-إرتفاع معدل البطالة : تعتبر البطالة من أخطر المشاكل وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر منذ الإستقلال وهذا بالرغم من البرامج السياسات المطبقة في كل مرحلة بغرض التقليل من حدتها.

جدول رقم 7-2 : تطور معدل البطالة في الجزائر (1985-2000) الوحدة : %

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
المعدل	9.7	21.4	18.1	19.7	20.3	21.3	23.1
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000

[1]- نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ، ص ص: 244-247.

المعدل	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: (1985-1989) : الديوان الوطني للاحصائيات.

(1990-2000): أحمين شفير، الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2000، ص 205:

رابعا- ظروف إعداد وتنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي: في الحقيقة إن مدى نجاح أي سياسة إقتصادية، يتوقف على مدى توفر مجموعة من الشروط أهمها الظروف الإقتصادية المصاحبة لهذه السياسة سواء خلال فترة الإعداد أو التنفيذ[1]، والجدول الموالي يوضح لنا بدقة أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للفترة السابقة الذكر:

جدول رقم 7-3 : تطور أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر للفترة (1998-2004) الوحدة : مليار دولار

المؤشر-السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
متوسط سعر برميل النفط الجزائري (دولار أمريكي)	12.9	17.8	28.5	24.3	25.5	28.9	38.6
الصادرات	10.1	12.3	21.7	19.1	18.7	24.5	32.1
الواردات	8.6	9	9.3	9.5	12	13.3	17.9
رصيد الميزان التجاري	1.5	3.3	12.4	9.6	6.7	11.2	14.2
رصيد ميزان المدفوعات	1.7-	2.4-	7.6	6.2	3.6	7.5	9.1
إحتياطي الصرف	6.8	4.4	11.9	18	23.1	32.9	43.1
إحتياطي الصرف(أشهر واردات)	7.5	4.6	12.2	18.1	19.1	24.3	28.8
الديون الخارجية	3.06	28.3	25.2	22.5	22.6	23.2	21.4
نسبة الدين الى الناتج (%)	63.9	58	46.4	41.1	40.5	34.9	26
معدل التضخم	5.6	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
سعر الصرف	58.7	66.5	75.5	77.2	79.9	77.4	72.6

المصدر : بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزئر** أعداد مختلفة (2002، 2004).

من الجدول أعلاه يلاحظ جليا ان تنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي تمت في وسط ظروف إقتصادية ملائمة تميزت بإستعادة الإقتصاد الوطني للتوازنات الإقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في :

- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للإرتفاع الكبير لأسعار المحروقات ابتداءا من سنة 2000، بالإضافة إلى تسجيل إنخفاض محسوس في حجم المديونية العمومية الخارجية بفضل التسديد المسبق لها بداية من سنة 2005، كما تم تسجيل ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي .
- إنخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2004) .

سادسا- مضمون ونتائج برامج سياسة الانعاش الإقتصادي (2001-2009) :

1- مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) :

[1] - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

أُقر هذا المخطط في أفريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته **525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار**، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر بـــ 11,9 مليار دولار، وهذا المخطط موجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية. وضمن هذا الإطار يمكن تقسيم المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي على أربعة قطاعات رئيسية وكل قطاع ينقسم إلى قطاعات فرعية.[1]

جدول رقم 7-4 : مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج / %)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (%)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001**، ص: 87.

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط الإنعاش الإقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الإقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـــ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الإنفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الإقتصادي.[2]

2-مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2005-2009) :

---

[1] – نبيل بوفليح مرجع سبق ذكره، ص: 252.

[2] – بودخدخ كريم، سلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، **ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي: 15-16 نوفمبر 2011، ص : 9-10

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب **4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار** في شكله الأصلي، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما خاص بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط الإنعاش الإقتصادي والمقدرة بـــ1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـــ1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج [1]. وقد كان يهدف بالأساس إلى :

– تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني ؛

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي؛

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي؛

– رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد وزعت المخصصات المالية لهذا البرنامج على خمسة مجالات رئيسية تتمثل فيما يلي:

جدول رقم 7–5 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005–2009. (الوحدة: مليار دج / %)

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: ج ج د ش، البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 .
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

ووفق التوزيع القطاعي المفصل لمخصصات هذا البرنامج، فقد ارتكزت الاستثمارات على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية

[1]– بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص : 202–203

إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات،خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للإستثمار والتنمية الإقتصادية [1].

جدول رقم 7-6 : التوزيع القطاعي المفصل لبرنامج دعم الانعاش الإقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة المئوية (%)
اولا-تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	45
• السكنات	555	
• التعليم العالي، التربية، التكوين	399.5	
• الصحة العمومية	85	
• تزويد السكان بالماء (خارج الاشغال الكبرى)، ايصال الكهرباء والغاز	192	
• الشباب والرياضة والثقافة	76	
• اعمال التضامن، تطوير الاذاعة والتلفزيون، منشآت للعبادة، تهيئة الاقليم	150.5	
• برامج بلدية للتنمية	200	
• تنمية مناطق الجنوب	100	
• تنمية مناطق الهضاب العليا	150	
ثانيا-برنامج تطوير المنشآت الاساسية:	1703.1	40.5
• قطاع النقل	700	
• قطاع الاشغال العمومية	600	
• قطاع المياه والسدود والتحويلات	303	
• قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
ثالثا-برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	337.2	08
• الفلاحة والتنمية الريفية	300	
• الصناعة	13.5	
• الصيد البحري	12	
• ترقية الاستثمار	4.5	
• السياحة	3.2	
• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4	
رابعا-برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:	203.9	48
• العدالة	34	
• الداخلية	64	
• المالية	65	

[1]- بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سبق ذكره ، ص : 10-11

• التجارة	2	
• البريد والتكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال	16.3	
• قطاعات الدولة الاخرى	22.6	
خامسا-برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	01
المجموع	22202.7	100

المصدر : ج ج د ش، **البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)**، بيان مجلس الأمة، الجزائر، 2005، ص ص :6-7

3- تقييم نتائج برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2009): في البداية سوف يرتكز تقييمنا على النتائج الميدانية المحققة من طرف البرنامج الأول والثاني، في بعض المجالات : معدل النمو الإقتصادي، التجارة الخارجية، الدين الخارجي، التضخم، التشغيل، وفي مرحلة ثانية نحاول الوقوف عند أهم الصعوبات والعراقيل التي عرفها تطبيق هذه البرامج والتي حالت دون تحقيق الأهداف المخطط لها انطلاقا من تحليل النظرية الكينزية ومن ثم الإجراءات الاصلاحية التي طبقتها الحكومة لتعديل مسار برنامج الإنعاش.

3-1- تقييم نتائج برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2009):

أ- معدل النمو الإقتصادي : لقد ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـــ6% ، إذ ساهم مخطط الإنعاش ودعم الإنعاش الإقتصاديين في إعادة بعث النشاط الإقتصادي، أين ساهم المخطط الأول في رفع متوسط معدل النمو إلى 5.6% خارج المحروقات وبـــ4.7% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد كان لا يتجاوز نسبة 3.2% خلال الفترة 1995-2000 ، في حين أن المخطط الثاني للفترة 2005-2009 فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج المحروقات قدر بـــ6.4% خلال نفس الفترة أي بنسبة تفوق تلك المحققة مع المخطط الأول (2001-2004).[1]

جدول رقم 7-7 : تطور معدلات النمو الحقيقي في الجزائر (2001-2009) الوحدة : %

المؤشر-السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج المحروقات	5	5.3	6	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل النمو في قطاع المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	6-
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4

المصدر : بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** أعداد مختلفة (2004، 2006، 2009).

لكن ذلك لم يخلوا من السلبيات التي كان لها الأثر الكبير في الحد من تحقيق معدلات النمو والمفروض تحقيقها وهو ما تبرزه بعض الدراسات :

- فمن خلال دراسة للإقتصادي "محمد مسعي"، حول برنامج الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو، وجد بأن مضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001-2009 يساوي 0.9، و هذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد

[1]- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009،ص : 224

ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار. و تفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80 بالمائة، حيث أن الميل الحدي للاستيراد يساوي 0.807، أي أن كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب منه حوالي 80 سنتيما للخارج لاستيراد السلع و الخدمات، و الباقي يوظف لشراء السلع و الخدمات المحلية .

– كما أن الإقتصادي "عبد الحق لعميري" يذكر بأنه سنويا يتم ضخ 15 بالمائة من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد، لكن معدل النمو المقابل يكون أقل بثلاث مرات مما كان منتظر الحصول عليه .

– و من خلال دراسة الإقتصادي "نبيل بوفليح" ، حول تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010، خاصة فيما تعلق بمعدل النمو و مستوى التشغيل، خلص إلى أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف و غير مستدام، إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

ب– التجارة الخارجية : من الجدول أسفله يتضح أنه لم يحصل أي تغيير على خصائص التجارة الخارجية بعد تطبيق البرنامجين الأولين، وإنما نشاهد تكريس التبعية إلى المحروقات تصديرا وإلى الغذاء والتجهيزات والسلع الاستهلاكية استيرادا بالرغم من تراجع فاتورة الغذاء بنسبة 10 %، فلقد انتقلت واردات الجزائر من 9.941 مليار دولار سنة 2001 إلى 37.403 مليار دولار سنة 2009، ويعود هذا إلى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر والمؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية هذا الطلب المتزايد . أما بالنسبة للصادرات فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا حيث انتقلت سنة 2001 من 19.177 مليار دولار (98% منها محروقات) إلى 45.186 مليار دولار منها 98.7% محروقات، وعلى عكس من ذلك شهدت حصة التصدير من خارج المحروقات تراجعا من 2.9% إلى 1.7%. ولقد انعكس ذلك في رصيد الميزان التجاري الذي شهد تحسن طوال المدة السابقة باستثناء بعض الفترات .كل هذا يترجم بضعف الجهاز الإنتاجي بالإضافة إلى محدودية البلد في قدرته على تنويع المخرجات وترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يجعل نمو الاقتصاد الجزائري وتطوره مرهون بوضعية الأسواق العالمية للنفط والغاز .

البيان		2001		2009	
الواردات	المجموعات السلعية	المبلغ	%	المبلغ	%
	سلع التجهيز	3.590	36.112	14.360	38.39
	المواد الغذائية	2.396	24 ,102	5.512	14.73
	منتجات نصف مصنعة	1.872	18 .831	9.557	25.55
	سلع الاستهلاك	1.466	14 .747	5.868	15.68
	باقي المواد	0.617	6.206	1.644	4 .39
اجمالي الواردات		**9.941**	**100**	**37.403**	**100**
الصادرات	المجموعات السلعية	المبلغ	%	المبلغ	%

[1]– مخلوفي عبد السلام، العرابي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 4

	الطاقة والزيوت والمواد الخام	18.566	96.813	44.584	98.7
	منتجات نصف مصنعة	0.504	2.628	0.692	0.001
	سلع التجهيز	0.064	0.348	0.042	-
	المواد الغذائية	0.028	0.146	0.113	2.5
	اجمالي الصادرات	**19.177**	**100**	**45.186**	**100**
رصيد الميزان التجاري		**9.236+**	/	**7.783+**	/

جدول رقم 7-8 : تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2001-2009 (مليار دولار، %)

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2005، 2009).

ج- التضخم والدين الخارجي :

- **الدين الخارجي :** لقد سجل الدين الخارجي للجزائر تراجعا كبيرا تزامنا مع تطبيق سياسة الانعاش الإقتصادي خصوصا عند نهاية المخطط الثاني الذي شهدت تراجع قيمة الدين الخارجي إلى 5.27 مليار دولار سنة 2010 ثم 3.99 مليار دولار سنة 2012 بعدما كانت في حدود 25 مليار دولار سنة 2000 ، ونفس الشيء بالنسبة لخدمة الدين والتي تراجعت إلى 0.68 مليار دولار سنة 2010، بعدما كانت تسجل 4.46 مليار دولار سنة 2000، وتسجل بذلك نسبة خدمة الدين إلى الصادرات قيمة 1.06 % لسنة 2010 عوض 19.76 % لسنة 2000 .

جدول رقم 7-9: تطور الدين الخارجي للجزائر للفترة 2000-2012 (مليار دولار، %)

المؤشر-السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
الدين الخارجي	25.38	22.83	22.18	5.72	5.93	5.27	3.99
خدمة الدين	4.46	4.16	5.73	13.41	1.24	0.68	-
نسبة خدمة الدين/الصادرات	19.76	20.78	16.52	12.24	1.56	1.06	-

Source : banque d'algerie, **rapport annuel de la banque d'algerie** (2004-2008), 2012.

- **التضخم :** من خلال الجدول أسفله نشاهد الارتفاعات المتذبذبة لمعدل التضخم في الجزائر انطلاقا من سنة 2000 إلى سنة 2012، حيث انتقل من 0.34 % إلى 9.9 % ، وتعتبر النسبة الأخيرة نسبة مرتفعة جدا وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للأفراد ، وكذا على المقدرة المالية للمؤسسات و الدولة.

جدول رقم 12 : تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000-2012 (%)

المؤشر-السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
معدل التضخم	0.34	4.2	4.23	2.6	3.56	1.64	2.53	3.56	4.86	5.74	3.91	9.9

المصدر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2010)، 2011.

د- التشغيل وخفض البطالة : لقد شهدت معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004 تراجع كبير قدر في حدود 10% ما بين سنة 2001 و 2004 نتيجة استفادة أهم القطاعات الإقتصادية من هذا المخطط فيما يخص تطور حجم العمالة ولو بشكل نسبي،وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 7-10 : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004 (الوحدة: ألف عامل)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء و أشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل ، مواصلات و تجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة عمومية و قطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	%27.3	%25.7	%23.7	%17.7

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا الأثر الإيجابي لمخطط الإنعاش الإقتصادي على أغلبية القطاعات، حيث شهد القطاع الفلاحي تطورات ملحوظة بحيث كان أكبر قطاع مساهم في الحد من معدلات البطالة للفترة 2001-2004 نتيجة بلوغ متوسط معدل نمو حجم العمالة 8%، أما قطاع الخدمات فقد ساهم بدوره في زيادة حجم العمالة بما يقدر بـــ3,1% كمتوسط معدل نمو سنوي مستفيدا في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق و سكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان وزيادة الطلب، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد استفاد من هذا المخطط نظرا للمخصصات المالية التي وجهت له وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي في حجم العمالة قدر بـــ 5,1%، في حين شكل القطاع الصناعي

الإستثناء بضعف تطور حجم العمالة فيه نظرا لضعف الأداء وعدم القدرة على المنافسة خصوصا مع التراجع المسجل في عدد الوحدات الصناعية خلال فترة التسعينات.

ومقارنة مع ما تم تسجيله من مخصصات مالية في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي من جهة ومع ما تم تسجيله من تزايد في قيمة الواردات خلال الفترة 2001-2004 فإنه **يمكن القول أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة هذا المخطط، حيث أن الزيادة في حجم العمالة لا تعكس حقيقة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي التي ولدها مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك يرجع بالأساس إلى أن نسبة معتبرة من الزيادة في الطلب الكلي المحلي الناتجة عن مخطط الإنعاش الإقتصادي قد تم تلبيتها عن طريق الإستيراد بدل الإنتاج محليا**، حيث تزايدت قيمة الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 17 مليار دولار سنة 2004 ، في حين لو تمت تلبية هذه الزيادة في الطلب عن طريق الجهاز الإنتاجي المحلي بدل الجهاز الإنتاجي الخارجي مما يعني توسيع الاستثمارات وخلق الآلاف من فرص العمل التي كان من الممكن الإستفادة منها.

كما سار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2005-2009) على نفس وثيرة مخطط الإنعاش الإقتصادي من حيث التأثير إيجابا على حجم العمالة ولو بشكل نسبي، حيث يوضح الجدول التالي تأثيراته على تغيرات حجم العمالة في أهم القطاعات ومعدل البطالة خلال الفترة 2005-2009 ، كما يلي:

جدول رقم 7-11 : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2005-2009 (الوحدة: ألف عامل)

السنوات- المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	/
بناء و أشغال عمومية	1050	1160	1261	1371	1718
إدارة	1527	1542	1557	1572	/
نقل،مواصلات و تجارة	1439	1510	1589	1688	5318
أعمال منزلية و أخرى	2275	2485	2498	2579	/
معدل البطالة	%15.3	%12.3	%11.8	%11.3	%10.2

Source : banque d'Algérie, rapport annuel 2009 : op-cit, p165

وجاء تأثير البرنامج التكميلي لدعم الانعاش على معدلات حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية مشابها لتأثير مخطط الإنعاش الإقتصادي، بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات: الإدارة ،الخدمات ، الفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي وكما سبق الإشارة إليه في مخطط الإنعاش

الإقتصادي فلم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها.

ونظرا للقيمة المالية التي خص بها البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن ما حقق من تزايد في حجم العمالة لا يعبر حقيقة عن التأثير الحقيقي المفروض أن ينتج عن هذا البرنامج، خصوصا إذا ما لاحظنا أن الفترة 2005-2009 شهدت تزايدا في حجم الواردات من 19 مليار دولار سنة 2005 إلى 39 مليار دولار سنة 2009 ، وهو ما يعني أنه وعلى غرار مخطط الإنعاش الإقتصادي فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي المحلي الناتجة عن البرنامج التكميلي لدعم الانعاش قد تم تلبيتها عن طريق الاستيراد وهو ما يعني ضياع آلاف فرص عمل نتيجة عدم استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي للزيادة في الطلب الكلي ومن ثم زيادة التشغيل .[1]

3-2-الصعوبات التي واجهت تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2009 :[2]

أ-البيروقراطية: واجهت البرامج الاستثمارية الحكومية ، باعتبار الجزائر دولة نامية ، بيروقراطية إدارية كانت_آثارها واضحة في تأخر الانجاز حيث تأخر انتهاء مشاريع البرنامج الأول (2001-2004) بأكثر من سنتين في بعض القطاعات، و كذلك برنامج دعم النمو (2005-2009) .

ب-التبذير : أي عدم وجود الكفاءة في انجاز تلك البرامج، و الذي كان كنتيجة لضعف التخطيط وغياب الدراسة الاقتصادية الحقيقية ، ونقص المدة الممنوحة لهاته الاستثمارات و الاستعجال في التنفيذ ، بالإضافة إلى التداخل في المسؤوليات بين عدة سلطات ، كما ورد في تقرير البنك العالمي حيث أصبحت المشاريع تكلف أكثر مما كان مخططا لها (إعادة التقييم). و انتقد هذا التقرير التسيير الميزاني (Gestion budgétaire) و المصنف في وضعية سيئة من حيث اعتماد المعايير الدولية .

ج-عدم توفر اليد العاملة في بعض المهن: لقد وجدت الشركات المشرفة على انجاز المشاريع صعوبة في إيجاد يد عاملة في بعض المهن وخاصة البناء و الطرق و الفلاحة و هذا نتيجة لعزوف نسبة كبيرة من الفئة النشيطة للعمل في هذه المجالات ،لأسباب عديدة أهمها وجود أجهزة تشغيل مساعدة مثل(Ansej ، Angem ، Anem، Cnac) وهذا بالرغم من مستويات البطالة المرتفعة.

د- ضعف القاعدة الصناعية : والذي يعتبر من أهم الأسباب والعوامل التي كانت تقف حائلا أمام نجاح السياسة الانفاقية الحكومية السابقة (السياسة الكينزية) حيث تسبب ضعف التصنيع الوطني في عدة مجالات إلى عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على مجابهة أو تلبية الزيادة الحاصلة في الطلب المحلي من مختلف السلع والخدمات مما نجم عنه زيادة مطردة في الوادرات الأجنبية .

جدول رقم 7-12: مساهمة التصنيع في الناتج الداخلي الخام

---

[1]- بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-14

[2] - طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2010، **المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، يومي: 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص ص: 8-9.

annees	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Fabrication, valeur ajouteé (% du PIB)	7.45	7.9	7.82	7.09	6.49	5.93	5.93	5.27	4.63	**5.61**

Source : la banque mondiale, **serié statistiques sur l'algerie**, 2013.

حيث يتبين من الجدول أعلاه المساهمة الضعيفة للتصنيع في الاقتصاد الجزائري، بل وتراجعها في المخطط الثاني ، والتي لم تتجاوز في أحسن الحالات نسبة 8% والتي تشمل التصنيع ككل بما فيه قطاع المحروقات .

و في ظل هذه الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية المتبعة ، اتبعت الجزائر سياسة تصحيحية و ذلك وفق ظروف الاقتصاد الوطني الذي هو في مرحلة البناء و التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع.

3-3- تدابير إصلاحية مستعجلة : الملاحظ مما سبق أن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، فغالبا ما توجه قروض الإستهلاك لاقتناء سلع غير محلية أو تتجه الى قطاع الاستيراد خصوصا مجال السيارات، وحتى يتجاوب الإقتصاد مع الانفاق العمومي الكبير للجزائر اضطرت الحكومة إلى تطبيق جملة من التدابير لتصحيح هذا المسار، وقد تزامنت هذه الإجراءات مع المرحلة الثانية من البرنامج التكميلي لدعم النمو ومع بداية أزمة اقتصادية عالمية سنة (2008).

شكل رقم 7-2 : الإجراءات التصحيحية على برنامج الانتعاش الاقتصادي

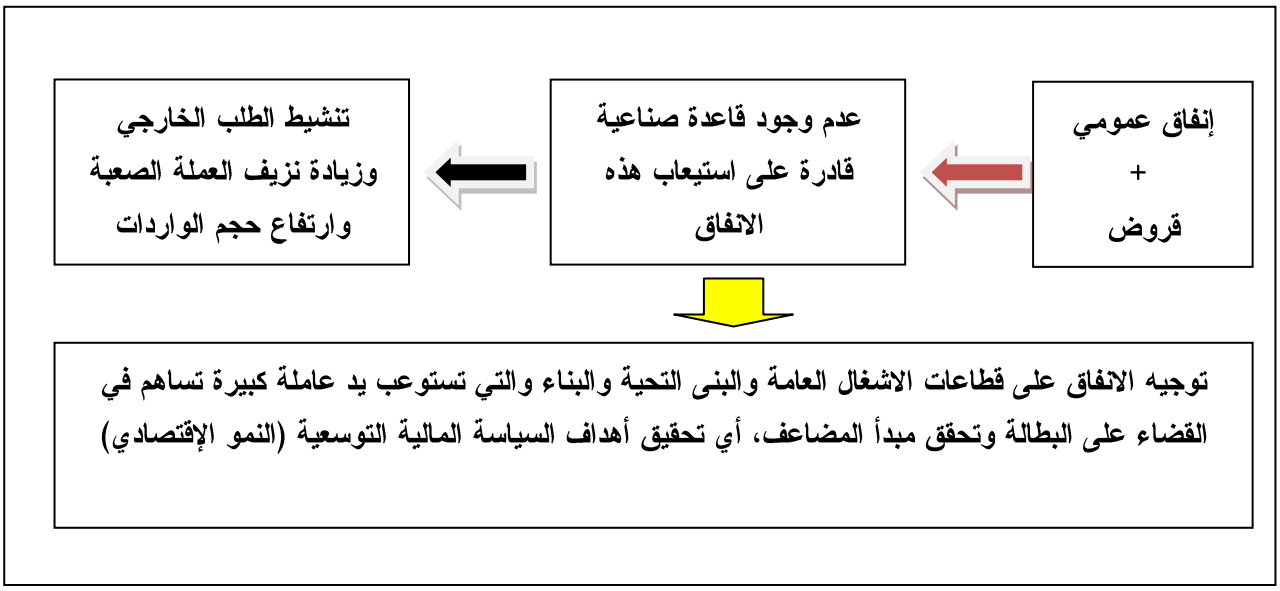

المصدر : طالبي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص : **10**

وقد تمحورت هذه التدابير حول :

- توسيع ميزانية إعادة الاستثمار، والمتمثل في الإعفاءات من أي رسوم جمركية أو أي رسوم شبه جبائية ورسوم أخرى ممنوحة في إطار أنظمة ذات أفضلية؛
- توسيع مجال تطبيق رسم التوطين البنكي على عمليات استيراد الخدمات؛

– إمكانية لجوء إدارة الجمارك إلى شركات معتمدة و مختصة للقيام بمراقبة البضائع قبل شحنها إلى الإقليم الجمركي ؛

– منع استيراد الأجهزة المستعملة و حتى المجددة منها ؛

– تسديد إجباري للواردات عن طريق القرض المستندي.Crédit Documentaire

– منح إعفاءات ضريبية على المنتجات المصنعة محليا؛

– منع عمليات التجارة الخارجية على المتعاملين الذين لا يملكون رقم التعريف الجبائي؛

– توضح المادة 02 من قانون المالية أنه غير مسموح للبنوك و المؤسسات المصرفية منح قروض الاستهلاك إلا في إطار القروض العقارية؛

– فرض رسوم جمركية تحت بند القائمة السلبية و تشمل 2222 منتجا يدخل في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر، ضمن ما تعتبره الحكومة من المنتجات ذات الأولوية التي يجب حمايتها من سنة إلى سنتين بينها منتجات الصناعة الغذائية والزراعية والنسيج والورق والكرتون والآلات الإلكترونية المنزلية.؛

– فرض ضريبة على السيارات الجديدة المستوردة ؛

– مع نهاية سنة 2015، تم توجيه القروض الاستهلاكية نحو تمويل شراء المنتجات المحلية فقط؛

– تخفيض قيمة العملة الوطنية سنوات : لتحفيز الصادرات خارج المحروقات وخفض الطلب المحلي ؛

– إتباع إستراتيجية إحلال الواردات*: و تعرف هذه الإستراتيجية بأنها محاولة توجيه القطاع الإنتاجي في الاقتصاد نحو إنتاج السلع المستوردة و التي تكون عادة سلع استهلاكية تامة الصنع .و هذا ما اعتمدته الجزائر في مجال صناعة السيارات و صناعة الأدوية حيث قامت الجزائر بعقد شراكة مع مجمع أمريكي لتصنيع الأدوية و شركة فرنسية لصناعة السيارات (Renault) و هذا بعد أن شكلت السيارات و الأدوية نسبة هامة من الواردات.

وقد كان لهذه الإجراءات آثار إيجابية على المؤشرات الاقتصادية الكلية من : التشغيل، معدل النمو خارج المحروقات، الواردات للسنوات المقبلة انطلاقا من سنة 2009 .[1]

* عرفت هذه السياسة رواجا بين دول أمريكا اللاتينية .

[1]– طالبي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص : 10–12